

الاتجاهات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في ظل النظام الجديد للتجارة العالمية دراسة قياسية لاقتصاديات الجزائر - ليبيا - تونس

د. صاولي مراد

جامعة قالمة

الملخص:

تحاول هذه الدراسة من خلال تصميم نموذج اقتصادي، دراسة عامة لاقتصاديات بعض دول المغرب العربي، وكذا محاولة استخدام هذا النموذج لأغراض تحليل أثر النشاط الاقتصادي لهذه الدول ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي وعلاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وكذا التنبؤ باتجاهات النمو الاقتصادي المستقبلي، خاصة في إطار انضمامها الكلي لمنظمة التجارة العالمية.

Abstract:

This study attempts, through the design of an economic model, a review of the economics of Maghreb countries. In addition, we try to use this model for analyzing the impact of the economic activity of the representatives of these countries in gross domestic product and its relationship to some macroeconomic variables, together with the prediction of future trends in economic growth, especially in the context of the overall accession to the WTO.

الكلمات الدالة: النمو الاقتصادي، الانفتاح، الانحدار الخطي، نماذج قياسية، أشعة الانحدار

مقدمة:

تشهد معظم دول العالم اتجاها متزايدا نحو الانفتاح الاقتصادي وتحرير تجارتها الخارجية رغبة منها في تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية، ودول المغرب

العربي واحدة من هذه الدول التي توجهت نحو الانفتاح رغبة في تحقيق هذه الأهداف.

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من خلال دراسة العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالاستثمار الإجمالي، صافي التجارة، معدل الانفتاح المالي، بهدف التوصل إلى نتائج تأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الحاصل بين الدراسات النظرية والدراسات التجريبية التي توصل من خلالها إلى وجود علاقة إيجابية بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي.

قدرت الدراسة معادلة الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة، حيث خلصت إلى وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو فيما كانت العلاقة بين النمو والتضخم وعجز الموازنة عكسية، كنتيجة لحالة عدم الاستقرار التي يحس بها المستثمرون في اقتصاد يعاني من مشكلة عجز مزمنة تساهم في تشكيل حالة من عدم التيقن في السوق.

وللتعرف على أثر الانفتاح التجاري من خلال أحد قنوات النمو وهو الاستثمار، ومعدل الانفتاح المالي وغيره ظهر جليا الأثر الإيجابي للانفتاح على الاستثمار كنتيجة طبيعية لزيادة الاستثمارات الأجنبية بفعل الانفتاح، واعتماد الاستثمار المحلي على المستوردات الأجنبية. إذ أن سياسة الانفتاح تؤثر على النمو إيجابا وسلبا من خلال مجموعة من القنوات، وإحدى هذه القنوات الإيجابية هي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة فرص الاستثمار المحلي من خلال فتح الأسواق العالمية، وتحسين أداء الصادرات.

لقد اهتمت معظم المقاربات النظرية لآثار بعض المتغيرات الكلية بمدى تأثيرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وكيفية انعكاس ذلك على أصناف الإنفاق الكلي الأخرى، وعليه تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على تطور الأداء الاقتصادي الكلي للسياسة العامة للاقتصاديات المغاربية في ظل

التحولات السياسية والاقتصادية التي تشهدها هذه الدول من خلال محاولة الإجابة عن السؤال التالي:

ماهية الاتجاهات المستقبلية للاقتصاديات المغاربية في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي تديره وتسيره منظمة التجارة العالمية ؟
وعليه تعتمد هذه الدراسة في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ووزارة المالية، بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي (I.M.F).

دراسات سابقة:

1- أثبتت دراسة (الأغا 2004) وجود علاقة ايجابية بين التغيرات في معدل النمو السنوي للسكان، ومعدل الاستثمار، وتحرير الخدمات المالية، وتحرير خدمات الاتصال، وبين معدل النمو السنوي لحصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي لعينة مختارة من الدول النامية للمدة (1990-2009)، كما برهنت الدراسات على وجود علاقة ايجابية بين التغيرات في حجم الاستثمار الإجمالي السنوي ومعدل الانفتاح المالي وبين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بوصفها كتلة اقتصادية واحدة. في حين كانت العلاقة سلبية بين معدل الانفتاح المالي والناتج المحلي في دول الخليج العربية باستثناء البحرين⁽¹⁾.

2- دلت العديد من التقارير (Clickman & Arestic 2003) على أنه كلما زاد توجه الاقتصاد نحو الانفتاح الخارجي زاد معدل نموه، وأثبتت التجارب انه قد كان لدول جنوب شرق آسيا عدة آثار إيجابية عند تحرير تجارتها الخارجية على العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية مثل: معدل نمو الناتج المحلي، ومعدل

¹- الدكتور عبد الله فاضل الحياي، الآثار المحتملة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في مجال تحرير الخدمات المالية في النمو الاقتصادي، دراسات إقليمية، المجلد 6 العدد 18، نيسان 2010، ص 63.

نمو الصادرات التي تتركز في الصادرات الصناعية⁽¹⁾، وكذلك متوسط معدل نمو القيمة المضافة الصناعية، وبالأخص الصناعات التحويلية.

3- كما بينت دراسة (William H. Greene 2006) إن تحرير التجارة الدولية والانتماء إلى مؤسسات

« بريتون وودز » تؤدي إلى دفع النمو الاقتصادي وتساهم في حل مشكلات البلدان النامية من خلال مزيد من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانتصاب الشركات العالمية وما تؤمنه من نقل للتكنولوجيا والخبرات العلمية. وأسباب هذا الوضع كثيرة على الأخص منها تلك المرتبطة بقواعد وأحكام اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة. فهذه المنظمة بعثت في الأساس للبلدان الغنية وتدرجت نحو استقطاب البلدان الفقيرة والنامية، كعضو له كل الحقوق والواجبات بعد اتفاق مراكش⁽²⁾. وبعد مرور عشر سنوات على بعثها استطاعت البلدان النامية، وخصوصا الإفريقية منها الاستفادة من النظام التجاري المتعدد الأطراف، فمن مزايا تحرير التجارة الخارجية القضاء على مستوى التفاوت في مستوى التنمية بينها وبين البلدان الصناعية.

4- أما فيما يخص تدعيم القطاع المالي فقد أظهرت دراسة (Patterson. 2003) أن الدول التي تحظى بقطاع مالي ومصرفي متحرر ومتطور في الغالب هي التي استفادت من الاستثمارات وحقق أداءا اقتصاديا أفضل. كما برهنت هذه التجارب على أن نجاح الإصلاحات الهيكلية الكلية وقدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية الفجائية ترتبط بدرجة سلامة القطاع المالي والبنكي نظرا لأهميته في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الكلي المنشود⁽³⁾ ومن المنتظر أن تكون مسألة تحرير وهيكل الأنظمة المالية محور نقاشات قادمة

¹- Pan-Long tsai, determinants of foreign direct investment and its impact on economic growth, Journal of economic development, Vol :19, 2008 , P 137.

²- allain pirotte , l'économétrie des origines aux développements récents , éditions CNRS, Paris 2004, P 98.

³- Sims, C.A, Macroeconomics and Reality, econometrica edition, Paris 2007, P 178.

في أروقة منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين، نظرا لحساسية هذا القطاع والتحديات التي تواجهه بعد نهاية أزمة 2007 .

منهج البحث:

يستند التحليل في هذا الجانب على سلسلة من البيانات السنوية للاقتصاديات المغاربية، وسوف يتم الاعتماد على استخدام الأساليب الكمية القياسية، و نخص بالذكر نماذج السلاسل الزمنية ذات الانحدار الذاتي (SVAR) لاختبار أثر كل من: معدل الاستهلاك السنوي، صافي التجارة الخارجية، معدل الانفتاح المالي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

لذلك تكتسب هذه الدراسة أهمية بالنظر إلى الاختلاف النظري بين الاقتصاديين حول أثر الانفتاح التجاري على النمو، وتتجلى أهميتها من الاختلاف في النتائج التي توصل إليها الباحثون حول علاقة النمو بالانفتاح بالنسبة لبعض دول المغرب العربي مثل تونس، في الوقت الذي تتبع فيه الجزائر وليبيا مسارا يتجه نحو تحرير التجارة ورفع القيود التجارية، من خلال ارتباط مسارها بقواعد ومبادئ منظمة التجارة العالمية. لذلك تم بناء نموذج قياسي لبعض اقتصاديات دول المغرب العربي انطلاق من التحليل الوصفي النظري لتطور السياسة الاقتصادية الكلية عبر مراحل زمنية معينة، وقد استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى في تقدير معلمات النموذج.

تقديم النموذج: تركز نمذجة شعاع الانحدار الذاتي (VAR) بالطريقة التي ذكرت من طرف الباحثين (Dowey & Lu (1989) كما تمت الاستعانة بتصنيف قيم التأثيرات المباشرة حسب (Link & Mishra (1973) ، حيث يتم استعراض النموذج في الشكل الآتي :

$$Y = \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + u_i$$

y : النمو السنوي للناتج الداخلي الخام

x₁ : تمثل الاستهلاك السنوي النهائي.

x_2 : تمثل صافي التجارة الخارجية

x_3 : تمثل معدل الانفتاح المالي.

x_4 : يمثل الاستثمار الإجمالي .

تشير النظرية الاقتصادية وبالاغتماد على دراسة Dowey & Lu (1989) كما أشير إلى ذلك سابقا على أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة Y ومعدل الانفتاح المالي x_1 هي علاقة طردية، إذ كلما تغير هذا المتغير مع ثبات العوامل الأخرى تغير حجم الناتج الإجمالي بشكل مقابل. كذا الحال بالنسبة للاستثمار الإجمالي x_2 الذي له علاقة طردية مع الناتج الإجمالي وصافي التجارة الخارجية x_3 ، وحجم الاستهلاك النهائي x_4 مع ثبات العوامل الأخرى⁽¹⁾.

يمكن أن يقدر النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية واستقرار السلسلة Y يؤدي إلى التقارب والتوزيع الطبيعي التقاربي للمقدرات وهذا ما يسمح بإجراء اختبارات على معالم النموذج ووضع مجالات ثقة للتنبؤات. وعموما فإن المتغيرات الاقتصادية ليست مستقرة ولكنها متكاملة من الدرجة الأولى، في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمنية x_i و Y_i غير مستقرتين لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينها، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولا من إزالة مشكل عدم الاستقرار وذلك بإدخال باستعمال نماذج تصحيح الأخطاء (MCE)، ومن شروط التكامل المتزامن تحقق ما يلي⁽²⁾:

- أن تكون السلسلة الزمنية للحد العشوائي الناتجة عن فروقات من نفس درجة التكامل.

¹ - الدكتور عبد الله فاضل الحياي، مرجع سابق ص 64 .

² - Christian Labrousse, Introduction à l'économétrie, édition dunod, Paris 2008 , P 43.

- أن تكون درجة التكامل الناتجة عن تركيبة الخطية للسلسلتين أقل من قيمة الرتبة الكبرى.

مراحل اختبار التكامل المتزامن: إن اختبار التكامل المتزامن يتحقق من خلال المرور على جملة من الاختبارات المتسلسلة ، وهذه الاختبارات هي على الترتيب كما يلي⁽¹⁾:

- اختبار **ADF- Fuller Augmente (ADF)** : والغاية من هذا الاختبار هو الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية ADF جاء على إثر القصور الذي ميز اختبار **DF) Dickey- Fuller**

- إن هذا الأخير الذي افترض أن الأخطاء غير مرتبطة فيما بينها في حين أن الواقع أن بين أن الأخطاء مرتبطة فيما بينها، ولذا فإن اختبار (ADF) أخذ في الحسبان أثناء إعداد النماذج القاعدية وجداول الاختبارات فرضية ارتباط الأخطاء فيما بينها. ولقد جرت العادة على إجراء اختبار (ADF) بالاعتماد على اختبار Fuller -Dickey والذي يستخدم بعض صيغ الانحدار.

أولاً: نظرة على الاقتصاد الجزائري: يشهد الاقتصاد الجزائري اليوم نوعاً من الاستقرار الاقتصادي محققاً بعض من النتائج الإيجابية التالية⁽²⁾:

- انخفاض معدل خدمة الدين إلى 19.8 % سنة 2008 ، وانخفاض معدل التضخم إلى 0.34 % سنة 2008
- انخفاض مخزون المديونية إلى 25.3 مليار دولار سنة 2008.
- ارتفاع حجم الاحتياطي من العملة الصعبة من 12 مليار دولار مقابل 4.6 مليار دولار سنة 2008 وهو ما يعادل 15 شهراً استيراداً، واستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار واليورو.

¹ - Anderson-Sweeny-Williams, Statistiques pour l'économie et la gestion, Traduction de Claire Borsenberger, De Boeck université, Bruxelles, 2006.

² - Abdelmadjid Bouzid, Panorama des Economies maghrébines Contemporaines, éditions casbah, Alger 2009, P18.

- تحقيق معدلات نمو اقتصادية منذ سنة 1995 ما بين 3%-4% .
هذه النظرة أو الوصف يبدو عاما كما أن هذه المؤشرات وإن كانت كلها إيجابية إلا أن بقائها واستمرارها يتوقف على وضعية السوق العالمية. لذلك لابد من تحليل موضوعي معمق يشخص حالة الاقتصاد الجزائري ومبني على أساس أرقام وإحصائيات تمكننا من معرفة أغلب المؤثرات التي تؤثر فيه وعلاقتها ببعضها البعض مبينة للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا. لذلك سوف نستخدم إحصائيات تمكننا من استنباط الكثير من الدلالات التي ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية الكلية ببعضها البعض كما يبينها الجدول رقم (1).
لقد سجل الميزان التجاري رصيد إيجابي حيث قدر بـ 9,6 مليار دولار، أي رصيد إيجابي هام مستمر للسنة الخامسة، منذ سنة 2000 أما الديون الخارجية فقد انتقلت من 25.272 مليار دولار سنة 2002 إلى 22.158 مليار دولار عام 2006 مواصلة بذلك اتجاهها نحو الانخفاض، أما بالنسبة للتضخم فنلاحظ في الجدول رقم (1) أدناه أنه قد ارتفع إلى نسبة 3.56% سنة 2006 وهذا راجع للضخ الهائل للنفقات العمومية، لاسيما من أجل التنمية وكذا الزيادات في الأجور التي تمت سنة 2004.

جدول (1) : بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2009

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو %	3,2	2,2	2,1	4,1	6,8	5,2	5,1	1,8	4,6
معدل البطالة %	29,2	29,5	27,3	25,9	23,71	17,7	15,26	12,3	11,8
معدل التضخم %	2,64	0,33	4,22	1,41	2,58	3,56	1,64	1,8	4,6
المديونية الخارجية (مليار \$)	27,997	25,272	22,587	22,828	23,523	22,158	16,839	5,583	4,889
رصيد الميزان التجاري (مليون \$)	-1,664	-1,375	-4,261	-6,438	-9,340	-14,354	-16,163	-18,111	-9,61
رصيد الموازنة العامة (مليار د. ج.)	7,3	7,1	6,4	7,2	7,4	9,3	16,9	17,7	29,6

Sources: Statistical Appendix (2000-2009): IMF Staff Country Report

1- النموذج القياسي العام للنمو الاقتصادي في الجزائر: تستدعي دراسة النمو الاقتصادي في الجزائر حصر عدد من المتغيرات المستقلة المفسرة له، وذلك استنادا إلى النظرية الاقتصادية، في هذا الشأن تم اختيار جملة من المتغيرات

الاقتصادية وذلك بهدف دراسة علاقتها بالنمو الاقتصادي المعبر عنه بالرمز Y (النمو السنوي للنااتج الداخلي الخام في الجزائر). ولتحقيق ذلك تم تحليل هذه المتغيرات من حيث مركباتها الجوهرية واتجاهاتها المستقبلية، ورغبة في تحديد العلاقة السببية بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة بشكل عام، وبافتراض وجود علاقة خطية بين المتغيرات المستقلة المختارة والمتغير التابع (Y) يمكن صياغة النموذج العام السابق للدالة المقدره لنمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر وفق الشكل التالي :

$$Y = \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + u_i$$

في الأخير وبعد الاعتماد على الأسلوب التقليدي السابق ذكره، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ومع اعتماد أسلوب تشخيص النموذج تم التوصل إلى تقدير نموذج ديناميكي⁽¹⁾ يفسر النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر y بواسطة أربع متغيرات تتمثل في معدل الاستهلاك السنوي النهائي x_1 ، وصافي التجارة الخارجية x_2 ، بالإضافة إلى معدل الانفتاح المالي x_3 ، وحجم الاستثمار الإجمالي x_4 .

الجدول (2) : النموذج التقديري لدولة الجزائر

$\hat{Y} = 0.36 + 0.33 x_{2i} + 0.18 x_{3i} + 0.86 x_{4i}$ $(1,97) \quad (6,39) \quad (4,21)$		
الاختبارات	اختبار t	المقدرات
معامل التحديد $R^2 = 0.96$	-----	ثابت
اختبار $F_{0.05,3,5} = 541.41$	$\beta_2 / S_{\beta_2} \quad 0.33/1.97 = 0.167$	x_2
$D.W = 2.34$	$\beta_3 / S_{\beta_3} \quad 0.18/6.39 = 0.028$	x_3
$n = 9$	$\beta_4 / S_{\beta_4} \quad 0.86 / 4.21 = 0.204$	x_4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss.

¹ - سالم توفيق النجفي وإبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي : دراسة تحليلية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 26، القاهرة 2005، ص 201.

إن هذا النموذج الديناميكي النهائي يتميز بالخطية وهو مفسر من طرف المتغيرات التالية: معدل الاستهلاك السنوي النهائي، صافي التجارة الخارجية، معدل الانفتاح المالي، وحجم الاستثمار الإجمالي. كذا يتميز بصواب الصيغة الدالية، ويدعم هذا الافتراض الإشارة الموجبة للمتغيرات المستقلة والتي تتوافق مع النظرية الاقتصادية. إن عدم معنوية اختبار الارتباط الذاتي (DW) في هذه الحالة مشجعة من حيث التأكيد على صحة العلاقة الدالية المختارة مع التذكير أنه غير صالح في هذه الحالة قياس وجود مشكلة الارتباط الذاتي وإن اختبار (TEST، LM-) أكد عدم وجود هذه المشكلة.

- يتبين كذلك من نتائج التقدير أن نسبة 9.6 % من متغير المتغير التابع مفسرة من طرف المتغيرات المستقلة و 4% فقط ترجع إلى البواقي أي إلى عوامل عشوائية أخرى. ورغم أهمية وقوة تأثير الاستثمارات الإجمالية إلا أنها جاءت بشكل متأخر جدا ورغم أنها مقدرة بتسعة سنوات إلا أنها تعكس ضعف البيئة الاقتصادية المحلية في استيعاب استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

- إن التحسن الذي شهدته مستويات الاستثمار المحلي أو الأجنبي خلال السنوات الأخيرة، لم يكن نتاج التحسن في المناخ الاستثماري بالجزائر الذي يبقى مقيدا بجملة من العوائق المتمثلة أساسا في: البنية التحتية، القوانين، الجهاز المصرفي وغيرها. كما أن ارتباط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالبتروول وتذبذبات أسعاره من شأنها أن ترسم بيئة استثمارية غير مواتية لاستمرارية تدفق الاستثمارات⁽¹⁾. ولأغراض التنبؤ يمكن إتباع بعض المناهج البسيطة والذي يبقى أداة مهمة في يد متخذي القرار. وقد توقعنا بعد إجراء عملية التنبؤ على هذا النموذج الديناميكي أن يصل معدل النمو الاقتصادي سنة 2012 إلى حوالي 5.4 %.

¹ - جورج . ت . عابد وعد ... لم يتحقق: لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة ؟، "مجلة التمويل والتنمية"، مارس 2008، المجلد 40 العدد 01، ص 148.

لقد كانت إيرادات مشاريع النفط والغاز السبب الرئيسي وراء قدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة. وقد انعكست على أرقام الناتج المحلي الإجمالي، حيث نمت هذا الناتج بنسبة اسمية بلغت 9.1 % في عام 2007 ليبلغ 1147.88 مليون دولار ، مقارنة مع 8,460.5 مليار دينار جزائري في عام 2006 ناحية الناتج المحلي الحقيقي، وبلغت نسبة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 4.6 % في عام 2009 حيث بلغ 693.888 مليون دولار، مقارنة مع 66.329 مليون دولار في العام السابق⁽¹⁾.

والجدير بالذكر أن من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 1423.55 مليون دولار في العام 2011 مسجلا بذلك نموا بنسبة 28.3 % مقارنة بالعام الذي سبقه، وأما الناتج المحلي الإجمالي فمن المتوقع أن ينمو بنسبة 4.9 % في العام ذاته ليبلغ 694.37 مليون دولار.

لقد كان أداء قطاع الهيدروكربونات هو الرافد الرئيسي لهذه النتائج، حيث ساهم بحوالي 44 % من الناتج المحلي 98 % من إجمالي الصادرات في عام 2007، وقد سجل هذا القطاع نموا بنسبة 4.9 % في عام 2007 حيث بلغ 506.21 مليون دولار مقارنة مع 3,882.2 مليار دينار جزائري في العام 2006.

ولعبت الإيرادات الكبيرة التي حققتها مشاريع الهيدروكربونات في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية دورا رئيسيا في تمكين الحكومة من تخفيض الدين الخارجي بشكل كبير ليصل إلى 3.7 مليار دولار أميركي في العام 2006، مقارنة مع 15.5 مليار دولار في العام 2005، أي بتخفيض بنسبة 7.5 %. وكان لهذا الإنجاز أثر إيجابي على العديد من أوجه النشاط الاقتصادي للجزائر، ومنها تخفيض الدين الإجمالي للحكومة والذي يقدر بقيمة 24.2 مليار دولار أميركي في نهاية 2007، مقارنة مع 34.5 مليار دولار في العام 2007، أي

¹ زعباط عبد الحميد، المناخ الاستثماري في الجزائر، "مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة"، جامعة الجزائر، العدد 2004/11، ص 87.

بانخفاض بمعدل سنوي مركب بلغ 8.5 % خلال فترة السنوات الأربع⁽¹⁾. وفي هذه الأثناء أدى تخفيض الدين الخارجي إلى تخفيض العجز في حساب رأس المال بنسبة 96.1 % في العام 2007.

مازال الاقتصاد الجزائري يمتلك فرص كثيرة لم يتم استغلالها بعد، وقطاع الهيدروكربونات يستحوذ على معظم المشاريع التي تجري في الدولة. ويرى خبراء صندوق النقد الدولي أن على الحكومة السعي لتنويع مصادر الثروة من خلال الالتفات إلى قطاعات أخرى تتمتع بإمكانيات واعدة بتخفيض معدل البطالة في الدولة. وتشمل هذه القطاعات الخدمات المصرفية والاتصالات والعقار والبناء. بالإضافة إلى ذلك يعتقد خبراء الصندوق أن الاقتصاد الجزائري لم يتضرر كثيرا بالأزمة المالية العالمية، نظرا لكون القطاع المصرفي الجزائري ليس وثيق الارتباط بالأسواق الدولية ومع ذلك فقد اقترح صندوق النقد الدولي أن تكون سياسات الاقتصاد الكلي مرنة بالقدر الكافي حيث تستطيع التعايش مع أي انخفاض كبير في أسعار النفط.⁽²⁾

2- التعليق على نتائج الدراسة القياسية: بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها من اختبار العلاقات بين المتغيرات في المدى الطويل بين النمو السنوي للناتج الداخلي الخام في علاقته مع الاستهلاك السنوي النهائي، صافي التجارة الخارجية، معدل الانفتاح المالي، الاستثمار الإجمالي والتي كانت شبه معدومة أي غياب أي علاقة بينها وبين النمو السنوي للناتج الداخلي، لذلك أصبح من الضروري شرح هذه النتائج التي تأتي في جزء منها مناقضة للنظرية الاقتصادية

¹ - Akacem Kada, croissance et réformes économiques dans les pays du MENA, deuxième colloque scientifique international sur la problématique de la croissance économique dans les pays du MENA, Université d'Alger, 14 – 15/11/2005 .

² - allain pirotte , l'économétrie des origines aux développements récents , éditions CNRS, Paris 2004, P 98.

والتي تفترض أن تخفيض قيمة العملة تشجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار داخل البلاد، ويمكن تفسير نتائج الاختبار بالنقاط التالية⁽¹⁾:

- إن قياس مساهمة مجمل العناصر السابقة: (الاستثمار الإجمالي، صافي التجارة الخارجية ..) يوضح أن نمو الناتج المحلي السنوي في الجزائر كان في المتوسط ضعيفا، إن لم نقل أنه كان مثبط للتنمية حيث ساهم في نمو الناتج بمقدار 0.63% وقد كان في السابق أي قبل عقد التسعينات يساهم بشكل إيجابي في نموه، وربما يرجع تدهوره إلى الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينات وخاصة أن الاقتصاد الجزائري يعتمد

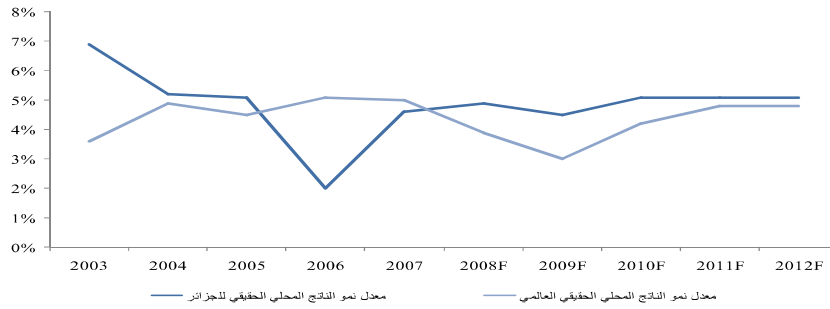
بالدرجة الأولى على الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات، وقد توقف هذا الأخير نتيجة التدهور الأمني الخطير في الجزائر في تلك المرحلة وبعد انفراج الأزمة بدأ نمو الناتج الإجمالي في التحسن وذلك ابتداء من عام 2004.

- إن تدفقات الاستثمار الأجنبي داخل الجزائر تبقى هامشية لا تتعدى 1% من الناتج الداخلي إضافة إلى كون الجزء الأكبر من هذه التدفقات يستهدف قطاع المحروقات، وقطاع الخدمات، وبالتالي فإن الصادرات الجزائرية بقيت تحمل صيغة تصدير منتج وحيد سعره يتحدد في الأسواق العالمية، إذن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر لم تنوع من صادرات البلاد ولم تزد من طلب الدول الأخرى على المنتجات المحلية.

ولقياس أهمية النموذج التنبؤي، قمنا بإسقاط المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مفسرا بعدد من المتغيرات المستقلة ببيانها باعتبارها متغيرات مفسرة وآنية التأثير، حيث لاحظنا ما يلي:

1- مولود حشمان (2011)، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2005: <http://www.hms-koutla.net/Doc/Growth%20in%20Algeria%20Hachemane%20M.pdf>

الرسم البياني 01 : معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في دولة الجزائر مقابل معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي العالمي



المصدر : بيانات صندوق النقد الدولي

وعلى خلفية الأزمة المالية العالمية، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تتجح الجزائر في تحقيق معدل نمو أعلى للناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمتوسط العالمي على الأعوام الثلاث من العام 2009 إلى العام 2012، وقد توقعت مجموعة البنك الدولي في تقريرها الأخير "توقعات الاقتصاد العالمي للعام 2012" المصدر في ديسمبر 2008، أن يسجل الناتج المحلي الحقيقي معدل نمو يبلغ 3.8% و 5.4% لعامي 2012 و 2013 على التوالي⁽¹⁾، بالمقارنة مع متوسط معدل النمو للاقتصاد العالمي والمتوقع أن يبلغ 0.9% و 3.0% خلال هذين العامين. وبالتالي فإن هذا الأداء يتيح فرص استثمار جوهريّة في الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: الملامح الأساسية للاقتصاد الليبي:

إن اعتماد الاقتصاد الليبي على الخارج في توفير احتياجاته، وعدم مرونة الصادرات وارتباطها بتغيرات سوق النفط العالمية، فمن الممكن وصف الاقتصاد الليبي بما يلي:

1- الاستثمارات الأجنبية للاقتصاد: يتسم الاقتصاد الليبي بضعف الطاقة الاستيعابية للاستثمارات، حيث أشارت خطط التنمية إلى هذه المشكلة، فغالبية

¹ - الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S)، إحصائيات 2010.

الاستثمارات القائمة تقع في مجال النفط، كما أن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الأجنبية محدودة جدا بالرغم من اتفاقيات الشراكة مع الدول العربية والمتوسطية، فالطلب الليبي المقدم إلى عضوية منظمة التجارة العالمية يضع عدد من المحددات التي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند صنع وتنفيذ السياسات التنموية⁽¹⁾، ومجموعة الاتفاقات التي تطرحها المنظمة في القطاعات المختلفة تؤدي إلى خلق ظروف قد لا تتناسب مع طبيعة الاقتصاد الليبي، كما أن التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة يؤدي إلى التأثير على قطاعات الصناعة والخدمات والتجارة الخارجية.

2- قطاع الخدمات: يعتبر قطاع الخدمات في ليبيا أكبر قطاع إذا ما استبعدنا النفط، فهو يشكل أكبر نسبة من الناتج المحلي غير النفطي، ويستوعب نصف القوى العاملة في سوق العمل، ومن هنا تبرز أهمية هذا القطاع عند التخطيط للتنمية، ويهيمن القطاع العام في ليبيا على الخدمات بجميع أنواعها، وتركزت أغلب الاستثمارات في مجال تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، وبنسبة أقل للخدمات الأخرى، وتعتبر صناعة الخدمات في ليبيا صناعة ناشئة، خاصة إذا ما أخذنا في عين الاعتبار توجه الدولة إلى اقتصاد السوق وخصخصة القطاع العام، وبالتالي فإن تحرير التجارة في مجال الخدمات قد يؤدي إلى تزايد المنافسة الخارجية للخدمات المحلية، في ظل عدم توافر الإمكانيات والخبرة الكافية للقطاع الخاص⁽²⁾، ومع ذلك تستطيع الدولة وضع بعض التشريعات واللوائح التي تكفل حماية الاستثمارات المحلية، بما لا يتعارض مع اتفاقية الخدمات. و تشير بعض الدراسات إلى أن تحرير التجارة في مجال الخدمات سوف يؤدي إلى جذب الاستثمارات الخارجية وتدفق رؤوس الأموال، وانتعاش

¹ - J. P. Gourlaouen, Economie de l'entreprise à l'économie nationale, édition hikma, libya 2006, P 132.

² - David Romer, macroéconomie approfondie, Traduit de l'américain par Fabrice Mazerolle ,édition Europe co, Paris 2009, P 12.

الاقتصاد الوطني وزيادة توظيف العمالة في ظل توفر بعض الميزات التنافسية في قطاعات السياحة والتجارة والنقل الجوي، كما يتوقع أن يساهم الانتعاش في قطاع الخدمات في تنمية القطاعات الأخرى مثل الزراعة والصناعة.

3- قطاع التجارة الخارجية: إن النظر لهيكل الصادرات يعكس لنا حقيقة هيمنة صادرات النفط الخام على مجمل الصادرات الليبية وذلك بنسبة 94.9 % لعام 2007، وبنسبة 96.3 % لعام 2008، هذا عدا الصادرات من المشتقات النفطية والمنتجات البتركيماوية، أما الصادرات من المنتجات الغذائية والمواد الخام والسلع المصنعة، فلم يتجاوز 0.9 % لعام 2007، و0.5 % لعام 2008 من إجمالي الصادرات الليبية. كما تشير الإحصائيات إلى أن ليبيا حققت فائضا في ميزان المدفوعات يقدر بحوالي 6.0 مليار دينار ليبي في عام 2007، و20.2 مليار دينار ليبي لعام 2008، و23.5 مليار دينار ليبي لعام ⁽¹⁾ 2009، ويعود هاذ الفائض بالدرجة الأولى إلى زيادة أسعار صادرات النفط الخام، في ذات الوقت الذي يعكس فيه الميزان التجاري غير النفطي عجزا، حيث تعتبر ليبيا مستوردا صافيا للخدمات والسلع المصنعة والمنتجات الغذائية.

إن طبيعة الاقتصاد الليبي والمشاكل التي يعاني، لا يتوقع أن يتغير هيكل تجارتها الخارجية كثيرا عند خاصة عند انضمام ليبيا لمنظمة التجارة العالمية سواء على صعيد الصادرات أو الواردات، كما أن صغر حجم مساهمة قطاعي الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي جعل من الآثار السلبية المستقبلية المتوقعة كبيرة إذ ما قيس إلى إجمالي الناتج المحلي، ويبقى أمام ليبيا فرصة حقيقية لتنمية قطاع الخدمات وذلك لتوفر ميزات النسبية في عدد من قطاعات الخدمات مثل السياحة والتجارة والنقل الجوي، وذلك نظرا للموقع الجغرافي والمناخ والمزايا الطبيعية والتاريخية، كما أن تحرير التجارة في مجال الخدمات يمكن أن يمثل حافز للاستثمارات المحلية والأجنبية للتوجه نحو القطاع وتنميته،

¹ عبد السلام أمحمد حويته، تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة 1977 - 2006.

وهو الأمر الذي قد يولد طلبا إضافيا على منتجات القطاعات السلعية مما يوفر حافزا للاستثمار في هذه القطاعات ومن ثم زيادة قدرتها على توليد الدخل وفرص التوظيف، وبالتالي قد يلعب قطاع الخدمات دور القطاع القائد في التنمية.

جدول رقم (3): أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية الليبية.

الوحدة: مليون دينار

السنوات	الفترة الأولى (1994-1987)	الفترة الثانية (1999-1995)	فترة الثالثة (فترة الدراسة) (2009-2000)
الصادرات	2882.26	13244.34	6651.397
الواردات	1491.37	4616.999	2623.4007
الفائض التجاري	1390.89	8627.34	4027.9966
الناتج المحلي الإجمالي	8071.92	30108.67	15554.88
نسبة تغطية الصادرات للواردات	1.977	2.4382	2.2093
نسبة الواردات للناتج المحلي	0.19	0.1569	0.1859
إجمالي التجارة الخارجية	4373.63	17861.34	9274.798
إجمالي نسبة التجارة الخارجية للناتج المحلي	0.5579	0.5230	0.5842

المصدر: جمعت من منشورات مصرف ليبيا المركزي من أعداد مختلفة خلال فترات الدراسة.

توضح مؤشرات الجدول رقم (3) أن الصادرات الليبية قد تطورت تطورا ملحوظا خلال فترات الدراسة الثلاث فيما عدا الفترة الثانية (2009-2000) ويرجع ذلك إلى ما تعرض له الاقتصاد الليبي من فترة الحصار والذي كان له الأثر الواضح على قطاع التجارة الخارجية الليبية بصفة عامة وقطاع الصادرات بصفة خاصة، وقد انعكس تطور وازدهار قطاع الصادرات والذي يرجع بصورة رئيسية لنمو صادرات النفط والارتفاع الملحوظ لأسعار النفط، على تطور ونمو الناتج المحلي الليبي حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من نحو 636.788 مليون دولار كمتوسط الفترة الأولى من الدراسة إلى نحو 24375.250 مليون دولار في الفترة الثانية بما يعادل نحو 38.38% مما كان عليه في الفترة الأولى وقد بلغ متوسط

إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة نحو 1227.110 مليون دولار⁽¹⁾. ورغم تباین هذا الفائض خلال فترات الدراسة المختلفة إلا أنه دائماً يكون هناك فائض في الميزان التجاري وقد بلغ متوسط هذا الفائض في الفترة الأولى نحو 175.49 مليون دولار انخفض في الفترة الثانية إلى نحو 10.971 مليون دولار بما يعادل نحو 62.49% مما كان عليه في الفترة الأولى وهذا الانخفاض لا يعني تدهور في قطاع التجارة الخارجية الليبي بل على العكس من ذلك هو يشير إلى قوة هذا القطاع حيث يتضح أنه على الرغم من الحصار الاقتصادي الذي تعرض له الاقتصاد الليبي بصفة عامة وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة إلا أنه حقق فائض في الميزان التجاري، الذي تحقق في الفترة الثالثة وهي الفترة التي رفع فيها الحصار وأُنفِتح السوق الليبي على العالم الخارجي حيث أستطاع قطاع التجارة الخارجية أن يحقق فائض قدرة 680.604 مليون دولار بما يعادل نحو 38.6% و62.27% مما كان عليه في الفترتين الأولى والثانية على الترتيب.

4- النموذج القياسي العام للنمو الاقتصادي في ليبيا: كما تم سابقاً تستدعي دراسة تطور الناتج المحلي في ليبيا حصر عدد من المتغيرات المستقلة المفسرة له، وذلك استناداً إلى النظرية الاقتصادية. في هذا الشأن تم اختيار جملة من المتغيرات الاقتصادية وذلك بهدف دراسة علاقتها بالنمو الاقتصادي المعبر عنه في هذه الحالة بالرمز Y . وعليه يكون النموذج العام لاتجاه النمو الاقتصادي في ليبيا كما يلي:

¹-Sims C.A, Libye : Une économie qui ne connaît pas la crise, édition liya build. Libya 2007, P 97.

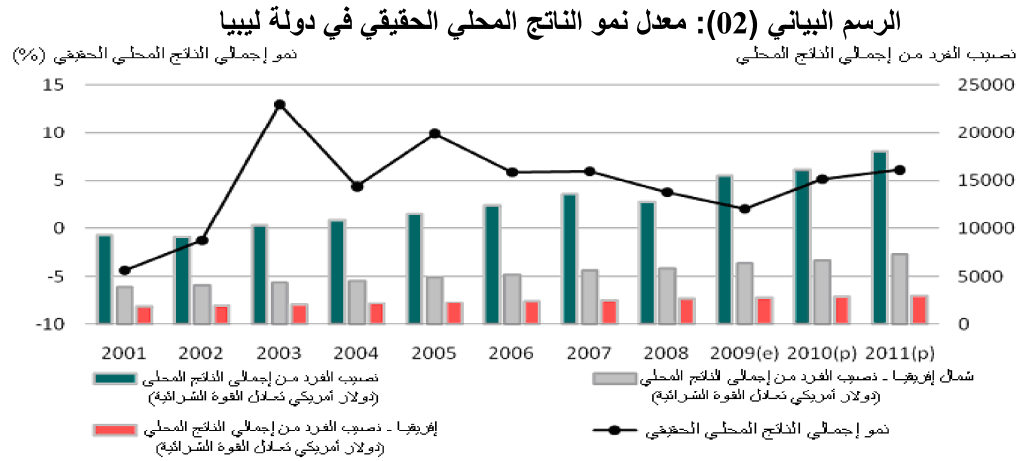
$$Y = \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + u_i$$

جدول (4) : النموذج التقديري لنموذج دولة ليبيا

$\hat{Y} = 1.779 + 1.02 x_{2i} + 0.001 x_{3i} + 1.32 x_{4i}$ (4.77) (3.46) (4.74)		
الاختبارات	اختبار t	المقدرات
معامل التحديد $R^2 = 0.952$	-----	ثابت
اختبار $F_{0.05,3,5} = 541.41$	$\beta_2 / S_{\beta_2} \quad 1.02/4.47 = 0.228$	x_2
$D.W = 2.98$	$\beta_3 / S_{\beta_3} \quad 0.001/4.77 = 0.00020$	x_3
$n=9$	$\beta_4 / S_{\beta_4} \quad 1.32 / 3.46 = 0.381$	x_4

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss.

إذا أجريت قراءة الجدول السابق حول الأثر الإيجابي لقطاع الصادرات وبالتالي مدى مساهمة صافي التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما توضحه المعادلة التقديرية حيث أنها تبين أن كل زيادة قدرها واحد دينار في صافي التجارة الخارجية تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.02 دينار وقد تأكدت معنوية تلك النتائج إحصائياً بمستوي معنوية 5% وقد بلغت قيمة معامل التحديد نحو 95.2 % وهو ما يشير إلى أن نحو 95.2 % من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي ترجع إلى المتغيرات المستقلة وأن حوالي 4.8 % من تلك التغيرات ترجع لعوامل أخرى لم تؤخذ بعين الاعتبار أي عوامل عشوائية. ولقياس أهمية النموذج التنبؤي، قمنا بإسقاط متغير الناتج المحلي الإجمالي بيانياً باعتباره متغيراً مفسراً وآنياً للتأثير، حيث لاحظنا ما يلي:



المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي والسلطات المحلية. (e) تقديرات الصندوق

- إن السلسلة الزمنية لمتغير الناتج المحلي الإجمالي تسلك مساراً عشوائياً حول وسط حسابي ثابت، وبالتالي للنتيجة بقيمه المستقبلية، استعملنا طريقة التمهيد الأسّي الأحادي، كما أن السلسلة الزمنية لمتغير الاستهلاك النهائي تحوي إضافة إلى المركبة العشوائية، مركبة اتجاه عام الأسّي الثنائي للنتيجة المستقبلية.

- تملك ليبيا ميزات نسبية في قطاع الخدمات، مما يستوجب ضرورة تعزيز التوجه نحو هذا القطاع، باعتباره يأتي في المرتبة الثانية من الأهمية بعد قطاع النفط، إذ يساهم بنسبة 27.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتأثر بنحو 50% من إجمالي القوى العاملة الفعلية في ليبيا.

ثالثاً: نظرة عامة على الاقتصاد التونسي :

1- الاستثمارات المحلية والأجنبية: أبرمت تونس اتفاقاً مع عدد من البنوك غير المقيمة لإقامة خط تمويل بما تستفيد منه المؤسسات و كذا المشاريع الأجنبية التي يتم إنشاؤها في تونس. حيث أن هذه التمويلات تهدف إلى مساندة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتساهم فيه ستة بنوك غير مقيمة هي سيتي بنك وبنك تونس العالمي والمؤسسة العربية المصرفية ومصرف شمال إفريقيا الدولي وبنك التمويل التونسي السعودي وبنك اليوباف الدولي. وتصرف التمويلات في

إقامة مشاريع جديدة أو في توسيع مشاريع قائمة بنفس الشروط المطبقة من قبل البنوك المقيمة. أما عن الاستثمارات الأجنبية في تونس فقد سجلت خلال النصف الأول من عام 2009 نموا بمقدار 8 %، مقارنة بالعام الذي يسبقه لتصل إلى 716.24 مليون دولار⁽¹⁾، وشكلت الاستثمارات المباشرة منها حوالي 580 مليون دولار.

2- تجارة تونس الخارجية: لقد قامت الحكومة التونسية بالعديد من الخيارات الإستراتيجية التي تقررته العام الماضي ومن بينها دعم الحكومة للاستثمار العمومي وتخصيصها مبلغا بحوالي 700 مليون دينار للوقاية من الهزات ومن المضاعفات السلبية للآزمة المالية العالمية، كما أن قيمة الواردات انخفضت العام الماضي مقارنة بعام 2008 بحوالي 5 آلاف مليون دينار بسبب الركود الاقتصادي النسبي إقليميا وبسبب تأثر مصانعها وصادراتها بالطلب في السوق الأوروبية التي تأثرت بالمضاعفات السلبية للآزمة المالية العالمية⁽²⁾. وإن كانت نسبة الصادرات ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الشهرين الأولين من عام 2009 فهي أقل بكثير مما كانت عليه في نفس الفترة من عام 2008. وعليه فإن الجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية:

جدول رقم (5): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية في تونس

الوحدة: بالأسعار المحلية، والنسب المئوية

2009	2008	2007	2006	2005	2004	(بالأسعار القارة، %)
5.4	3.7	3.1	4.5	6.3	5.4	نمو الناتج المحلي الإجمالي
5.0	4.3	4.0	4.5	5.5	4.9	تطور الاستهلاك الخاص
10.0	14.6	13.9-	20.8	20.9	11.3	صادرات الخدمات
8.9	19.1	13.1-	22.8	20.5	15.3	واردات الخدمات

¹ - Insaf fatnassi (2011), comment faciliter le commerce extérieur et l'investissement: http://www.businessnews.com.tn/details_article.php?t=519&a=20345&temp=1&lang=&w=

² - رياض الفرس (2011)، التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموح : <http://www.kuna.net.kw/NEWSAGENCIESPUBLICSITE/ArticlePrintPage.aspx?id=1967263&language=ar>

11.3	8.3	9.3	13.1	11.2	15.3	تطور الاستثمار
24.7	24.3	24.2	23.5	23.0	23.4	نسبة الاستثمار من الناتج
3100.0	2400.0	2365.7	3597.2	2157.9	4565.3	الاستثمار الخارجي المباشر والمساهمات (م د)
3.7	4.7	2.7	3.8	2.4	2.1	العجز الجاري من الناتج
48.1	47.8	45.0	53.6	51.1	50.8	نسبة الصادرات من الناتج
52.7	52.9	47.9	58.7	53.0	53.1	نسبة الواردات من الناتج
9.6	9.0	10.8	7.8	11.9	16.4	نسبة خدمة الدين الخارجي من المقايض الجارية
2.5	2.6	3.0	1.0	2.7	2.8	عجز ميزانية الدولة

Source :Institut Tunisien de la Compétitivité et des Etudes Quantitatives 2010
Site web : <http://www.ieq.nat.tn/ar/index.php?rub=269&srub=373>

3- النموذج القياسي العام للنمو الاقتصادي في تونس: إن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في تونس بالأساس ترجع إما للزيادة الحقيقية في الكميات أو الزيادة في الأسعار. والذي يهمنا عند تحليل نمو الإنتاج هو التغير في الكميات فقط، إن التغير النسبي في الإنتاج الحقيقي يعكس مستوى النشاط الاقتصادي ويسمى بمعدل النمو، وعليه سوف نقوم بربط علاقة ما بين معدل الناتج المحلي في تونس مع مجموعة من المتغيرات كما قمنا في التحليل السابق:

$$Y = \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3 + \beta_4 x_4 + u_i$$

ومن خلال تحليلنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى بغرض تقدير للنموذج السابق يمكننا عرض ما يلي :

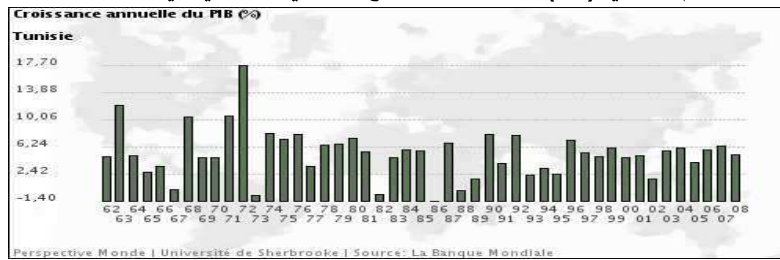
جدول (6) : النموذج التقديري لدولة تونس

$\hat{Y}_i = -0.039 + 0.132 x_{2i} + 0.027 x_{3i} + 0.604 x_{4i}$ (4.77) (1.54) (3.92)		
المقدرات	اختبار t	الاختبارات
ثابت	-----	معامل التحديد $R^2 = 0.958$
x_2	$\beta_2 / S_{\beta_2} \quad 0.132/4.77 = 0.0276$	اختبار $F_{0.05,3,5} = 541.41$
x_3	$\beta_3 / S_{\beta_3} \quad 0.027/1.54 = 0.0175$	$D.W = 1.41$
x_4	$\beta_4 / S_{\beta_4} \quad 0.604 / 3.92 = 0.0154$	$n = 9$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss.

إن زيادة حجم الاستثمار الإجمالي يؤدي إلى زيادة النمو السنوي للناتج الداخلي الخام وهو ما تثبته النظرية الاقتصادية وكذلك نقبل إشارة المعلمة x_{3i} اقتصاديا لأنها موجبة وبالتالي فهناك علاقة طردية بينها وبين تطور و نمو للناتج الداخلي الخام وبالتالي تطور قطاع التجارة الخارجية، ومنه يؤدي إلى زيادة الاستهلاك السنوي وهو ما أثبتته كذلك النظرية الاقتصادية. من الناحية الإحصائية، إن قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.95$ قيمة الارتباط المتعدد كبيرة جدا، مما يدل على أن المتغيرات المفسرة أي حجم الاستهلاك السنوي و صافي التجارة الخارجية ومعدل الانفتاح المالي بالإضافة إلى الاستثمار الإجمالي، تشرح النموذج بنسبة حوالي 95%، فإنها معنوية من الناحية الإحصائية ولأن كل الاحتمالات المقابلة لإحصائية student صغيرة وهي معنوية كذلك حتى ولو كان حد الثقة يساوي 5%، ومن خلال مقارنة الجدول رقم (6) مع المعادلة التقديرية نلاحظ أن معدل نمو الناتج المحلي في تونس وذلك للفترة الممتدة بين سنة 2004 وسنة 2009 كان في المتوسط حوالي 4.75% وهو معدل مقبول نوعا ما، أما معدلات النمو السنوية نجدها تتأرجح بين تلك المعدلات المرتفعة خصوصا في عام 2006 وبين تلك المعدلات المنخفضة جدا والتي شهدتها فترة نهاية التسعينات وبداية عامي 2001 و 2004، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم استقرار معدل النمو في تونس، وعلى العموم يمكن قراءة ذلك من الناحية البيانية كما يلي:

الرسم البياني (03): معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في دولة تونس



Source: <http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=TUN&codeTheme=100&codeStat=NY.GDP.MKTP.KD.ZG>

يتبين من الشكل رقم (03) أن النمو السنوي للناتج الداخلي المعبر عنه بـ Y والمفسر بواسطة المتغيرات الأساسية المتمثلة في الاستهلاك السنوي النهائي، صافي التجارة الخارجية، معدل الانفتاح المالي، إلخ شهد ارتفاع في وتيرته ابتداء من سنة 2007 وقد توقعنا أن يصل معدل النمو الاقتصادي سنة 2011 و 2012 إلى حوالي نسبة 5.4% وهي نسبة ضئيلة لا تعكس رغبة السلطات العمومية ومتخذ القرار الاقتصادي.

ورغم المجهودات تبقى مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام تقدر بحوالي 30% في حين تبقى مساهمة النشاطات المنتجة الأخرى في نمو الناتج الإجمالي أقل من ذلك يرجع ذلك بالأساس إلى ضعف أداء المؤسسة التونسية الذي انعكس في انحصار قدرتها على المنافسة، والذي تسبب في تراجع حصتها في السوقين المحلية والدولية، خاصة وهي تعد عضوا في منظمة التجارة العالمية، وبذلك تترك المجال للمؤسسات الصينية والتركية على الخصوص. ويمكن إرجاع هذا التعثر لقلة استثماراتها، ناهيك الاستعمال الضعيف للطاقت الإنتاجية للمؤسسات التونسية والذي لا يتجاوز إلا نادرا 50% من طاقتها الإنتاجية.

خاتمة:

الاستنتاجات و المقترحات:

إن تحليل ودراسة النمو الاقتصادي مهم جدا، والأهم من ذلك هو قياس مساهمة كل عنصر الإنتاج في عملية النمو ومعرفة وتحديد المصادر المدعمة للنمو من جهة والمثبطة له من جهة أخرى. إن الدراسة التي قمنا بها كانت قياسية بالدرجة الأولى وحاولنا قياس كلا من معدلات نمو الناتج المحلي السنوي، بالإضافة إلى قياس مساهمة كل عنصر منها في نموه مستعينين بنماذج قياسية وقد أظهرت الدراسة بعض النتائج المهمة والتي نلخصها فيما يلي:

- أثبت التحليل الكمي أن التحرير الاقتصادي للدول المغاربية منفردة لم يترك أثرا معنويا في الناتج المحلي الإجمالي في حين كان الأثر ايجابيا ومعنويا على المستوى الكلي والتجمعي لهذه الدول، وعليه فإن العمل على إدماج مؤسساتها الاقتصادية من شأنه أن يفضي إلى مزايا اقتصادية أفضل في مضمار التنافس في الأسواق العالمية وتقوية موقفها التفاوضي في إطار الإسهام في القرارات المتخذة في منظمة التجارة العالمية بما يحقق لها عوائد اقتصادية ملموسة.
- يسهل التحرير الاقتصادي عملية حصول الحكومة على الموارد الاقتصادية والمالية وبتكاليف أدنى لتمويل قطاعاتها الاقتصادية، فضلا على حفزها لإدارة السياسات الاقتصادية الكلية، وسياسات الإشراف والرقابة على القطاعات الاقتصادية بشكل فعال بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية.
- إن تقديرات الاتحاد العربي تشير إلى أن الافتقار إلى التكامل الإقليمي يكلف كل من بلدان المغرب نقطتين مؤبقتين من نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، في حين ترى اللجنة الاقتصادية الأفريقية أن إنشاء اتحاد مغربي من شأنه يسمح لكل من البلدان الخمسة باكتساب 5% إضافية من الناتج المحلي الإجمالي. كما تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن التكامل الأعمق، بما في ذلك تحرير الخدمات وإصلاح قواعد الاستثمار من شأنه أن يزيد من نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة 2005-2015 بنسبة 34% بالنسبة للجزائر، و 27% بالنسبة ليبيا، و 24% بالنسبة لتونس. وبوسع التكامل بين هذه الدول الثلاث أن يساهم في زيادة النمو بطريقتين. فأولا من شأنه أن يعمل على خلق اقتصاد ضخم ودعم المنافسة، وإنشاء سوق لأكثر من 75 مليون مستهلك أشبه في الحجم بالعديد من أكثر القوى التجارية نشاطا في العالم، وضخم بالقدر الكافي لزيادة جاذبية المنطقة للمستثمرين الأجانب. وثانيا من شأنه أن يقلل من تأثيرات "المحور والشعاع" بين الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي وهي التأثيرات التي تنشأ عندما توقع دولة أو منطقة "محورية" ضخمة على اتفاقيات

تجارية ثنائية مع العديد من البلدان الأصغر حجماً. ومن الناحية الاقتصادية نستطيع أن نفسر هذا المستوى الضئيل من التجارة بين بلدان المغرب بعوامل أخرى مثل صغر حجم السوق وتدني مستوى التكاملية التجارية أو بعبارة أخرى الافتقار إلى التناغم والانسجام بين الصادرات والواردات. ويبدو أن إمكانات التجارة البينية في المناطق الثلاثة للمغرب العربي مقيدة جزئياً بفعل تشابه الاقتصاد إلى حد كبير بين بعض البلدان، وخاصة الجزائر وتونس. فطبقاً لمؤشر فينجر-كرينين الذي يقيس أوجه التشابه التجارية، يتجاوز التشابه بين المنتجات التي يصدرها كل من البلدين إلى الاتحاد الأوروبي 70 %.

- إن معدلات النمو تعكس التذبذب الحاد للنواتج في الجزائر، وتونس وليبيا، كما تعكس الصدمات البترولية التي حدثت في الماضي القريب، وعليه فإن هذه الاقتصاديات تعد اقتصاد ريعية وتعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات.

- إن قياس مساهمة مجمل العناصر السابقة توضح أن معدل النمو السنوي كان في المتوسط كان ضعيف الفعالية، إن لم نقل أنه كان مثبط للتنمية حيث أنه ساهم في تدهور النمو بمقدار 0.63% وقد كان سابقاً أي قبل عقد التسعينات يساهم بشكل إيجابي في النمو، خاصة وأن الاقتصاديات المغاربية تعتمد بالدرجة الأولى على الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات. لذلك توصي هذه الدراسة بمجموعة من المقترحات وهي:

- ضرورة العمل على زيادة الانفتاح على العالم الخارجي من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات التجارية مع العديد من الدول والأسواق العالمية.

- من الممكن أيضاً تعزيز مشاريع الطاقة، وذلك نظراً للنمو السريع المتوقع في احتياجات الطاقة في البلدان الواقعة إلى الجنوب من البحر الأبيض المتوسط مقارنة بنظيراتها في أوروبا. ومن شأن هذه المشروعات أن تعزز من دول المغرب العربي الثلاثة إلى حد كبير إذا كانت مصحوبة بمشاريع صناعية قائمة

على الغاز باعتباره مادة خام أو مورد للطاقة، وبالتعاون مع الشركاء في الاتحاد الأوروبي.

- ضرورة العمل على تنويع قاعدة الصادرات وبصفة خاصة الصادرات التي تمتلك فيها هذه الدول ميزة نسبية مثل الصناعات التي تعتمد على قطاع النفط (البتروكيماويات).

- ضرورة تشجيع وتدعيم القطاع الخاص ليكون له دور فعال في تنمية قطاع الصادرات.

- العمل على إعادة ترشيد استخدام الإيرادات النفطية والفائض التجاري في رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

- يجدر بالدول المغاربية أن تقدم على التحرر المالي من خلال إصلاح نظامها المالي وتكييفه بغية تهيئته للمنافسة المستقبلية بشكل فعال على المستوى الدولي، وإعادة هيكلة مؤسسات الخدمة المالية قبل الولوج في عملية التحرير المالي والاقتصادي وذلك بالتحول إلى الاندماج وتكوين كيانات كبيرة قادرة على المنافسة، والاستفادة من مزايا الحجم الكبير ووصولها إلى حجوم تقترب من المؤسسات المالية الأجنبية، والوقوف بوجه ممارستها الاحتكارية.

قائمة المراجع :

- باللغة العربية:

- (1)- الدكتور عبد الله فاضل الحياي، الآثار المحتملة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في مجال تحرير الخدمات المالية في النمو الاقتصادي، دراسات إقليمية، المجلد 6 العدد 18، نيسان 2010.
- (2)- سالم توفيق النجفي وإبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي : دراسة تحليلية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 26، القاهرة 2005.
- (3)- جورج . ت . عابد وعد ... لم يتحقق: لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة ؟، مجلة التمويل والتنمية، مارس 2008، المجلد 40 العدد 01.

(4)- زعباط عبد الحميد، المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 2004/11.

باللغة الأجنبية :

- (1) Abdelmadjid Bouzid, Panorama des Economies maghrébines Contemporaines, éditions casbah, Alger 2009.
- (2) allain pirotte , l'économétrie des origines aux développements récents , éditions CNRS, Paris 2004.
- (3) Akacem Kada, croissance et réformes économiques dans les pays du MENA, deuxième colloque scientifique international sur la problématique de la croissance économique dans les pays du MENA, Université d'Alger, 14 – 15/11/2005
- (4) Anderson-Sweeny-Williams, Statistiques pour l'économie et la gestion, Traduction de Claire Borsenberger, De Boeck université, Bruxelles, 2006.
- (5) Christian Labrousse, Introduction à l'économétrie, édition dunod, Paris 2008.
- (6) David Romer, macroéconomie approfondie, Traduit de l'américain par Fabrice Mazerolle ,édition Europe co, Paris 2009,
- (7) J. P. Gourlaouen, Economie de l'entreprise à l'économie nationale, édition hikma, libya 2006.
- (8) Pan-Long tsai, determinants of foreign direct investment and its impact on economic growth ,Journal of economic development, Vol :19, 2008.
- (9) Sims, C.A, Macroeconomics and Reality, econometrica edition, Paris 2007.
- (10) Sims C.A, Libye : Une économie qui ne connaît pas la crise, édition liya build. Libya 2007.

المواقع الالكترونية:

- (1) مولود حشمان(2011)، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2005.
<http://www.hms-koutla.net/Doc/Growth%20in%20Algeria%20Hachemane%20M.pdf>
- (2) الديوان الوطني للإحصاء (O.N.S)، إحصائيات 2010.
- (3) عبد السلام أحمد حويته، تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية الليبية خلال الفترة 1977 – 2006.
- (4) Insaf fatnassi (2011),comment faciliter le commerce extérieur et l'investissement:
http://www.businessnews.com.tn/details_article.php?t=519&a=20345&temp=1&lang=&w=
- (5) رياض الفرس(2011)، التكامل الاقتصادي العربي: الواقع والطموح :
<http://www.kuna.net.kw/NEWSAGENCIESPUBLICSITE/ArticlePrintPage.aspx?id=1967263&language=ar>